مجلة قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية
ISSN : 1112-993X E-issn :2710-8147
المجلد: 18 العدد: (02)- جويلية 2026 / ص64- ص77

القمع الفرنسي والمقاومات الشعبية في الجزائر(1830–1916)

قراءة في العلاقة بين الإبادة والمقاومة

French Repression and Algerian Popular Resistance (1830–1916) An Analysis of the Relationship Between Extermination and Resistance

أ.د. سيدي محمد رامي [1]، مخبر الدراسات والبحوث التاريخية في التراث والحضارة، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر،
rami.med@univ-khenchela.dz

تاريخ الاستلام: 2026/07/13	تاريخ القبول: 2026/07/24	تاريخ النشر: 2026/07/31

الملخص:

تطرح هذه الورقة البحثية مقاربة نقدية وتحليلية لطبيعة الصدام بين المشروع الاستعماري الفرنسي والمجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1916؛ وتتجاوز الدراسة السردية العسكرية الكلاسيكية لتركز على العلاقة الجدلية المعقدة بين "القمع" كعقيدة إبادة ممنهجة، و"المقاومة الشعبية" بمختلف أشكالها كحالة وعي وجودي، من خلال تبني المنهج التاريخي التحليلي، تسعى الورقة إلى تفكيك آليات العنف الاستعماري (الغارات، سياسة الأرض المحروقة، والمحارق ...) التي هندسها قادة الجيش الفرنسي، ليس فقط كأدوات للإخضاع العسكري، بل كاستراتيجية لتدمير البنية الديموغرافية والاقتصادية الحاضنة للمقاومة

في المقابل، تحلل الورقة كيف أسهم هذا العنف في إعادة تشكيل بنية المقاومة الجزائرية، دافعاً إياها للانتقال من رد الفعل القبلي العفوي إلى مشاريع بناء دولة حديثة، كما تجلى في تجربة الأمير عبد القادر، ومقاومة أحمد باي؛ وتخلص الدراسة إلى أن "عقيدة الإبادة" الفرنسية لم تكن دليلاً على التفوق بقدر ما كانت استجابة لعجز الآلة العسكرية النظامية عن مواجهة "شعب مسلح"، وأن هذه المرحلة الدموية شكلت المختبر الأول الذي تبلورت فيه جينات الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية

كلمات مفتاحية: الاحتلال الفرنسي؛ الإبادة الاستعمارية؛ المقاومة الشعبية؛ سياسة الأرض المحروقة؛ الماريشال بيجو؛ محارق الظهرة.

Abstract:

This paper presents a critical and analytical approach to the nature of the confrontation between the French colonial project and Algerian society during the period from 1830 to 1916. Moving beyond the classical military narrative, the study focuses on the complex dialectical relationship between "repression" as a doctrine of

[1] المؤلف المرسل: أ.د. سيدي محمد رامي، rami.med@univ-khenchela.dz.

systematic extermination and "popular resistance" in its various forms as a state of existential consciousness.

Through the adoption of an analytical-historical methodology, the paper seeks to deconstruct the mechanisms of colonial violence — including raids, scorched-earth policies, and mass killings in caves (enfumades) — engineered by French military commanders not merely as tools of military subjugation, but as a deliberate strategy to destroy the demographic and economic structures that sustained the resistance.

Conversely, the paper analyzes how this violence contributed to reshaping the structure of Algerian resistance, driving it from spontaneous tribal reaction toward modern state-building projects, as manifested in the experience of Emir Abd al-Qadir and the resistance of Ahmad Bey.

The study concludes that the French "doctrine of extermination" was not evidence of military superiority, but rather a response to the failure of the regular military apparatus to confront an "armed people." Furthermore, this bloody phase constituted the first laboratory in which the seeds of Algerian nationalism and the War of Liberation were forged.

Keywords: French occupation; colonial extermination; popular resistance; scorched-earth policy; Marshal Bugeaud; the Dahra massacres.

مقدمة:

لم تعد قراءة التاريخ الاستعماري للجزائر تقتصر اليوم عل دراسة الحدث العسكري والسياسي فقط؛ فقد أظهر تطور الكتابة التاريخية، خاصة منذ الجيل المؤسس من المؤرخين الوطنيين مثل أبي القاسم سعد الله ومحفوظ قداش، أن الاستعمار الفرنسي لم يكن مجرد احتلال للأرض، بل مشروعاً شاملاً لإعادة تشكيل المجتمع الجزائري والسيطرة عليه، من خلال بسط النفوذ على المجال الجغرافي والموارد الاقتصادية، التحكم في الأجساد وأنماط العيش، وإعادة هندسة البنى الاجتماعية والثقافية، وإخضاع الحياة اليومية لمقتضيات النظام الكولونيالي الجديد.

في هذا السياق التحليلي، تبرز الفترة 1830–1848 بوصفها مرحلة تأسيسية وحاسمة للصدام الاستعماري، حيث تبلورت فيها عقيدة القمع والإبادة التي سترافق الوجود الفرنسي في الجزائر لأكثر من قرن، وتشكلت فيها أيضاً الجينات الأولى للمقاومة الوطنية بأشكالها.

تنطلق هذه الورقة من إشكالية أساسية مفادها: كيف تحول القمع الاستعماري الفرنسي في الجزائر من مجرد عمليات عسكرية تكتيكية إلى عقيدة إبادة ممنهجة ذات أبعاد ديموغرافية واقتصادية واجتماعية؟ وما علاقة هذه العقيدة بطبيعة وتطور المقاومة الشعبية الجزائرية بأشكالها المتعددة؟

ولمعالجة الإشكالية العامة والإجابة على مختلف تساؤلات الدراسة، سنحاول ألا تكون هذا البحث مجرد دراسة سردية تاريخية كلاسيكية تركز على المعارك والتواريخ العسكرية، بل تكون فيها جملة تحليلات، التي تعتمد على العلاقة الجدلية المعقدة بين "القمع" كعقيدة إبادة شاملة، و"المقاومة الشعبية" كحالة وعي وجودي وتجسيد لإرادة البقاء والحرية.

وتتميز هذه الدراسة بإضافة بعدين تحليليين جديدين يثريان النقاش الأكاديمي حول هذه الفترة الحاسمة التي تسمى مرحلة المقاومات الشعبية خاصة فترة مقاومتي الأمير عبد القادر وأحمد باي في ظل جهود الاحتلال الفرنسي في إخضاع المناطق الشمالية للجزائر بكل الطرق والوسائل؛ وأول هذين البعدين هو توسيع وتحليل أنواع وأمثلة الإبادة الجماعية وتصنيف آلياتها في هذه الفترة، ثم مناقشة فرضيات متعلقة بمن وُجد أولا، القمع الاستعماري وفعل الإبادة، أم فعل المقاومة بمختلف أشكالها؛ وذلك بالاستناد إلى مصادر فرنسية ودراسات تاريخية معاصرة.

تعتمد هذه الورقة على منهج تاريخي نقدي يجمع بين المقاربة الوصفية والتحليلية، من خلال تحليل المصادر الأولية التي استدت إليها بعض المصادر والدراسات المعتمدة (التقارير العسكرية الفرنسية، المذكرات الشخصية للضباط، الوثائق الإدارية الاستعمارية)، والاستعانة بالأدبيات النظرية الحديثة حول العنف الاستعماري والإبادة الجماعية (أعمال لو كور غراندمايزون، غالوا، زيتنيكي، وكذلك سعد الله وقداش وغيرهم)، والمقاربة المتداخلة التي تجمع بين التاريخ العسكري والسياسي والتاريخ الاجتماعي والثقافي والطبي، بهدف تتبع العلاقة الديناميكية بين القمع والمقاومة وتشكلاتها المتعددة.

1. الإبادة كعقيدة واستراتيجية للاحتلال الفرنسي وقادته:

أ- الحرب الشاملة ضد المدنيين كعقيدة للجيش الفرنسي في الجزائر:

لم يكن أسلوب العنف للوجود الفرنسي في الجزائر رد فعل عابراً أو مجموعة من "التجاوزات" الفردية في سياق الحرب، بل تحول تدريجياً إلى بنية منهجية وعقيدة عسكرية سياسية متكاملة تقوم على ثلاثة محاور متداخلة ومتكاملة؛ الإبادة المباشرة عبر العنف المسلح والمجازر المنظمة، الإبادة الهيكلية الاقتصادية عبر تدمير أسس الإنتاج والمعيشة الخاصة بالجزائريين، والإبادة الديموغرافية البيولوجية عبر السياسات السكانية والأوبئة والمرضية والسخرة[1] (وهذه المحاور ستكون محل تفصيل لاحقا)؛ وقد صاغ هذه العقيدة وطبقها بشكل منهجي معظم القادة السياسيين والعسكريين الذي خططوا ونفذوا مشروع الاحتلال الفرنسي للجزائر، وفي مقدمتهم قائد الحملة الفرنسية على الجزائر الجنرال دي بورمون وما اقترفه من مجازر ونقض للعهود وانتهاك للأعراض والممتلكات بمجرد توقيع معاهدة الاستسلام مع الداي حسين في 05 جويلية 1830؛ وقد أكمل من تولى منصبه بعده انتهاج السياسة نفسها، ومنهم الماريشال توماس روبير بيجو (1784-1849) وضباطه الكبار، خاصة بعد إدراكهم العميق لعجز الجيش النظامي الفرنسي عن حسم المعركة في ساحات المواجهة التقليدية ضد مقاومة شعبية متعددة الأشكال والمظاهر ومجهولة الأساليب والاستراتيجيات بالنسبة للجيش الفرنسي، والتي كانت تتمتع بمعرفة جغرافية عميقة للبلاد ودعم قبلي وديني واسع.[2]

ويمكن القول أن الجنرال بيجو أسس في الجزائر عقيدة عسكرية ميزت الجيش الفرنسي لعدة عقود، حيث كان يرى أن الهدف الأساسي للحرب في الجزائر "ليس مطاردة العرب، لأن ذلك عديم الفائدة تماماً، بل منعهم من الزراعة، وتفريغ صوامعهم، وقطع أشجارهم المثمرة"[3]، هذه العبارات ليست مجرد أوامر عسكرية عابرة، بل تعكس تحولاً جذرياً في مفهوم الحرب: من حرب بين جيوش نظامية إلى حرب شاملة ضد السكان المدنيين.

لقد فهم بيجو أن مقاومة الأمير عبد القادر مثلا لم تكن قائمة على جيش نظامي فقط، بل على سلسلة أو شبكة معقدة من التحالفات القبلية، والإنتاج الزراعي، والتجارة، والولاءات الدينية؛ لذلك، قرر استهداف هذه الشبكة بأكملها؛ ففي تعليماته لضباطه، كان يوصي بـ "إحراق القرى، وتدمير المحاصيل، وإبادة الماشية، وعدم ترك أي شيء يمكن أن يساعد العدو."[4]

ما يجعل عقيدة بيجو فريدة من نوعها هو أنها لم تكن مجرد رد فعل عسكري، بل فلسفة متكاملة للقهر الاستعماري؛ لقد كان يعتقد أن "العرب لا يخضعون إلا للقوة"، وأن "الوحشية هي اللغة الوحيدة التي يفهمونها[5]"، هذه العنصرية الصريحة كانت الأساس الفكري الذي بررت به الإدارة الاستعمارية الفرنسية أبشع الجرائم بحق الجزائريين.

ب- الإبادة كاستراتيجية وليس كحادث جانبي:

من المهم التأكيد على أن العنف الذي مارسه بيجو وضباطه لم يكن مجرد "تجاوزات" فردية أو ردود فعل مفرط في سياق الحرب؛ بل كان استراتيجية ممنهجة ومدروسة بعناية، تهدف إلى تحقيق أهداف محددة :تدمير القدرة الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، لدرجة تجعله غير قادر على مواصلة المقاومة.

تشير التقديرات التاريخية إلى أن عدد القتلى الجزائريين بين 1830 و1875 تراوح بين 500 ألف ومليون قتيل، من أصل سكان لا يتجاوز عددهم 3 ملايين نسمة[6]، هذه الأرقام وحدها تكشف أن ما جرى في الجزائر لم يكن "حرباً تقليدية"، بل مشروعاً إبادياً بكل معنى الكلمة؛ وقد ذهب العديد من الباحثين المعاصرين إلى تصنيف هذه الأحداث ضمن مفهوم "الإبادة الجماعية(genocide) "، مستندين إلى معايير رافائيل ليمكين التي تشمل "تدمير الجماعة بحد ذاتها" و"الإبادة البيولوجية" و"تدمير أسس الحياة الاقتصادية والاجتماعية"[7]

2. **آليات الإبادة والقمع الاستعماري الفرنسي في الجزائر:**

أ- الإبادة المباشرة: الغارات، المحارق، والمجازر المنظمة

شكلت الغارات (الرازيا (Razzias)) الأداة التكتيكية الأكثر استعمالا للجيش الفرنسي في الجزائر وبشكل يومي، حيث كانت تستهدف القرى، تجمعات الخيم البدوية، الأسواق الأسبوعية، ومناطق الإنتاج الزراعي لتدمير الروابط الاجتماعية، تعطيل دورة الإنتاج والتبادل، ونشر حالة من الرعب الدائم تمنع أي تنظيم سياسي أو عسكري فعال للمقاومة؛ وقد وصفت المؤرخة الفرنسية كوليت زيتنيكي (Colette Zytnicki) طبيعة هذه الغارات بالقول: "الغارة هي عملية عسكرية تُشن على قرية أو مخيم، وتنتهي غالباً بتدمير المساكن والمحاصيل، نهب الممتلكات، وقتل السكان أو أسرهم؛ لقد كانت تمارس منذ عام 1830، لكن بيجو قام بتنظيمها وتبريرها بشكل منهجي، حيث كان يوصي ضباطه بـ"منع القبائل من الزراعة" و"تفريغ مخازنهم" و"قطع أشجارهم المثمرة"".[8]

لكن ذروة وحشية الاستعمار الفرنسي في انتهاجه سياسة القمع والإبادة تجلت في إضرام الحرائق أو ما يسمى بـ "محارق الدخان" (Enfumades) رغم قلة استعمالها مقارنة بالأسلوب السابق، وقد تم استخدام هذه الطريقة أحيانا مع استخدام الغاز الخانق كسلاح إبادة جماعية ضد المدنيين المختبئين في الكهوف والمغارات الجبلية؛ أشهر هذه المجازر كانت مجزرة كهوف الظهرة (18–19 يونيو 1845) في منطقة مستغانم، حيث قام الكولونيل بيليسييه بإشعال نار أنتجت دخاناً كثيفاً عند مداخل الكهوف التي لجأ إليها مئات من أفراد قبيلة أولاد رياح، معظمهم من

النساء والأطفال وكبار السن، مما أسفر عن اختناق وموت ما بين 500 و800 شخص[9]؛ وقد وثق الضباط الفرنسيون أنفسهم هذه العملية بتفاصيل مثيرة، حيث وصف الكولونيل كانروبير في مذكراته: "أشعلنا النار عند مدخل الكهف؛ في الصباح، ظهر بعض الناجين يطلبون الأمان؛... أما رفاقهم، والنساء، والأطفال، فكانوا قد ماتوا".[10]

ولم تكن محرقة الظهرة حالة معزولة أو "حادثاً جانبياً" في سياق الحرب، بل تكررت عمليات مماثلة في عدة مواقع، مثل كهوف السبيحة (1844) حيث قُتل مئات الأشخاص بنفس الطريقة، وغابة تافراوت في منطقة تلمسان، وكهوف جبال الونشريس؛ كما وثق الأرشيف العسكري الفرنسي مجازر جماعية أخرى في وادي سلي (1842) ومنطقة الغرب الجزائري، حيث أُعدم المئات من المدنيين دون محاكمات أو إجراءات قانونية، بحجة "تطهير" المناطق من "المتمردين" و"قطع الطريق على الدعم الشعبي للمقاومة".[11]

ما يجعل هذه الممارسات متميزة من حيث الوحشية والمنهجية هو أنها تمثل شكلاً مبكراً من الإبادة بالنار والدخان أو الغاز، أي استخدام الأسلحة "الكيميائية" البدائية ضد المدنيين، وذلك قبل حوالي قرن من قيام النازيين وبعدهم بتطوير هذه التقنية على نطاق صناعي متطور؛ وهذا ما دفع العديد من الباحثين المعاصرين إلى القول بأن "الجزائر كانت المختبر الأول للعنف الإبادي الحديث"، وأن "فرنسا اخترعت أشكالاً من الإبادة الجماعية سبقت عصرها".[12]

ب- الإبادة الهيكلية: سياسة الأرض المحروقة وتدمير البنية الاقتصادية:

إذا كانت المحارق تمثل الإبادة السريعة والمباشرة، فإن سياسة "الأرض المحروقة (la politique de la terre brûlée)" مثلت الإبادة البطيئة والممنهجة التي تستهدف الأسس الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، وباستخدام نفس السلاح ألا وهو النار؛ لم تقتصر هذه السياسة على حرق المحاصيل وقطع الأشجار المثمرة (الزيتون، النخيل، التين)، بل شملت تفجير الآبار وقنوات الري، تدمير صوامع الغلال ومخازن المؤن، مصادرة الماشية التي تمثل رأس المال الاجتماعي للقبائل، وتدمير أدوات الإنتاج الزراعي والحرفي.[13]

كان الهدف الاستراتيجي وراء هذه السياسة واضحاً ومعلناً، وهو جعل الأرض "قاحلة أمام العدو"، وحرمان المقاومة من أي قاعدة مادية أو غذائية أو لوجستية تمكنها من الاستمرار في القتال؛ وكما قال بيجو نفسه في تعليماته لضباطه: "الهدف ليس مطاردة العرب لأن ذلك عديم الفائدة، بل منعهم من الزراعة، وتفريغ صوامعهم، وقطع أشجارهم، بحيث لا يجدون ما يأكلونه أو يشربونه".[14]

أدى تطبيق هذه السياسة إلى مجاعات واسعة النطاق، خاصة في سنوات 1845–1847، حيث تقدر بعض المصادر التاريخية أن الجوع والمرض حصدوا أرواح عشرات الآلاف من المدنيين الذين لم يشاركوا في القتال أصلاً[15]، وقد ربط المؤرخون الجزائريون بين هذه المجاعات المقصودة وتراجع الإنتاج الزراعي، حيث تشير التقديرات إلى أن المساحات المزروعة بالحبوب في الجزائر انخفضت بنسبة تزيد عن 40% بين 1830 و1850، مما أدى إلى اعتماد متزايد على الاستيراد وانهيار الاكتفاء الذاتي الغذائي.[16]

ت- الإبادة الديموغرافية والبيولوجية: التهجير، المرض، والسخرة

لم يقتصر القمع الاستعماري على السلاح والعنف المباشر، بل استُخدمت السياسات الديموغرافية والبيولوجية كأدوات إبادة غير مباشرة لكنها لا تقل فتكاً؛ ففرض نظام "الاستيطان" في أراضي القبائل الساحلية والسهول الخصبة أدى إلى نزوح جماعي قسري للسكان الجزائريين نحو المناطق الجبلية والصحراوية النائية، حيث تفشت الأمراض بسبب نقص الموارد، سوء التغذية، والاكتظاظ السكاني في مناطق هامشية غير مهيأة للسكن والاستقرار.[17]

كما تبنت الإدارة الاستعمارية نظام العمل القسري (السخرة) ضد مختلف فئات المجتمع الجزائري، وعلى نطاق واسع في شق الطرق العسكرية، بناء الثكنات والحصون، نقل المؤن والإمدادات، واستصلاح الأراضي للمستوطنين الأوروبيين، وذلك تحت ظروف قاسية جداً؛ من خلال ساعات عمل طويلة، تغذية غير كافية، تعريض العمال للعوامل الجوية القاسية، وعقوبات بدنية قاسية للمتمردين أو المتغيبين، فأدت هذه الظروف إلى معدلات وفيات مرتفعة جداً بين العمال الجزائريين، خاصة في مشاريع الأشغال العامة الكبرى.[18]

وقد ربط المؤرخون الجزائريون بين هذه الممارسات وتراجع عدد السكان الجزائريين بشكل ملحوظ: من حوالي 3 ملايين نسمة قبل 1830 إلى أقل من 2.5 مليون بحلول 1870، وهو مؤشر ديموغرافي صريح على مشروع إبادة شاملة يستهدف الوجود البشري الجزائري نفسه[19]؛ كما أظهرت الدراسات الطبية المعاصرة أن الأمراض والأوبئة التي تفشت في هذه الفترة (الكوليرا، التيفوس، الملاريا، السل) لم تكن ظواهر طبيعية فقط، بل كانت نتيجة مباشرة لسياسات القمع: التهجير القسري، تدمير البنية الصحية التقليدية، الاكتظاظ في المناطق الهامشية، وسوء التغذية الناتج عن مصادرة المحاصيل والماشية؛ إضافة إلى أن أغلب هذه الأمراض والأوبئة انتقلت من فرنسا أو أوربا عبر الجنود والمستوطنين الفرنسيين والأوربيين القادمين إلى الجزائر[20].

3. التصنيف المرحلي للقمع الاستعماري الفرنسي في الجزائر:

أ- المرحلة الأولى: قمع التأسيس والغزو (1830-1848)

تميزت هذه المرحلة بظهور "عقيدة الإبادة" التي صاغها الماريشال بيجو (Thomas-Robert Bugeaud) وضباطه، والتي استندت إلى آليات الغارات(Razzias) ، سياسة الأرض المحروقة، ومحارق الدخان (Enfumades) ، وقد وصف المؤرخ الفرنسي أوليفييه لو كور غراندميزون هذه الآليات بأنها لم تكن مجرد أدوات للإخضاع العسكري، بل استراتيجية متكاملة لتدمير البنية الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية الحاضنة للمقاومة.[21]

وقد أشار المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله إلى هذه المرحلة في مؤلفاته، موضحاً أن العنف الاستعماري المبكر في المراحل الأولى للاحتلال، كان يستهدف "كسر إرادة الشعب الجزائري من خلال تدمير أسس حياته الاقتصادية والاجتماعية" لإنجاح الحملة الفرنسية في انهاء وجود الإيالة العثمانية في الجزائر، ثم القضاء على المقاومة الشعبية المسلحة والسيطرة على البلاد. [22]

ب- المرحلة الثانية: قمع التنظيم والاستيعاب (1848-1914)

بعد سقوط دولة الأمير عبد القادر (1847) ونهاية مقاومة أحمد باي (1848)، انتقل الاستعمار الفرنسي إلى مرحلة جديدة من القمع تعتمد على "القوانين الاستثنائية" و"الهندسة الاجتماعية"، تجسدت هذه المرحلة في:

• **قانون الأهالي (Code de l'indigénat) 1881: وهو** نظام قانون استثنائي منح السلطات الاستعمارية صلاحيات غير محدودة ضد الجزائريين وممتلكاتهم، بما في ذلك العقوبات الإدارية دون محاكمة، والترحيل القسري، ومصادرة الممتلكات[23].

• **سياسة الاستيطان الممنهج** :توزيع الأراضي الخصبة على المستوطنين الأوروبيين (الكولون)، وتفريغ القبائل الجزائرية من أراضيها التقليدية، مما أدى إلى تدمير البنية الاقتصادية التقليدية وخلق فئة من الفلاحين المعدمين.

• **القمع الثقافي والتعليمي** :إغلاق المدارس العربية الحرة والزوايا التقليدية، وفرض اللغة الفرنسية في الإدارة والتعليم، في محاولة لـ"فرنسة" النخب الجزائرية وخلق فجوة ثقافية بين الأجيال.[24]

ت- المرحلة الثالثة: قمع النضال السياسي والثوري (1914-1945)

مع ظهور بوادر العمل السياسي وميلاد الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف تياراتها (حزب نجم شمال أفريقيا، جمعية العلماء المسلمين، أصدقاء البيان والحرية)، تطور قمع الإدارة الاستعمارية الفرنسية ليشمل:

• **القمع السياسي** :حل الأحزاب الوطنية التي رأت فيها الإدارة الاستعمارية خطرا على وجودها خاصة ذات التوجه الاستقلالي والاصلاحي، ونفي قادتها (مثل مصالي الحاج)، مراقبة النشاط السياسي عبر أجهزة الاستخبارات (الشرطة، المخابرات العامة)

• **القمع الاقتصادي** :مصادرة الأراضي، فرض ضرائب باهظة على الفلاحين الجزائريين، وتفضيل المستوطنين في التوظيف والتمويل[25].

• **القمع العسكري المكثف** :استخدام القوات النظامية لقمع المظاهرات والاحتجاجات، كما حدث في مجازر 8 ماي 1945 خاصة في سطيف، قالمة، وخراطة، حيث استخدم الجيش الفرنسي الطيران الحربي والمدفعية الثقيلة ضد المدنيين[26].

4. المقاومة المسلحة: من التنظيم المركزي إلى التعدد الشعبي الجماعي والفردي:

بعد فشل المقاومة الرسمية بقيادة جيش الداي حسين وتوقيع معاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830، وفي مواجهة آلة الإبادة والقمع الضخمة والمنهجية، لم يكن المجتمع الجزائري مجرد ضحية سلبية تنتظر الخلاص، بل حوّل الصدمة الوجودية الناتجة عن الغزو والقمع إلى طاقة مقاومة متعددة الأشكال والأبعاد، اعتمدت على التماسك الاجتماعي، المعرفة الجغرافية، والإيمان والعقيدة الدينية.

أ- النموذج المركزي: دولة الأمير عبد القادر ومقاومة أحمد باي

شكلت تجربة الأمير عبد القادر (1808-1883) في الغرب والوسط الجزائري (1832–1847) نموذجاً فريداً في تاريخ المقاومة وحركات التحرر في القرن التاسع عشر، حيث جمعت بين الجهاد العسكري وبناء مؤسسات دولة حديثة النشأة؛ فقد أنشأ الأمير جيشاً نظامياً يضم وحدات مشاة وفرسان ومدفعية مزودة بمدافع مصنعة محلياً، ونظم إدارة مركزية تضم ديوانات للعدل والمالية والخارجية، وأصدر عملة وطنية، وعقد معاهدات دولية مع فرنسا (معاهدة ديميشل 1834، معاهدة التافنا 1837) ومع بريطانيا والمغرب والدولة العثمانية، وحاول تطوير الاقتصاد المحلي عبر تشجيع الزراعة والحرف والتجارة.[27]

وقد فهم الأمير عبد القادر مبكراً أن الإبادة الاستعمارية تستهدف المجتمع الجزائري بأكمله، وليس فقط المقاتلين في ساحات المعركة؛ لذلك، عمل على تعزيز التماسك الاجتماعي عبر توحيد الفتاوى الدينية تحت راية الدفاع عن الأرض والعرض، وإخضاع القبائل والخارجين عن طاعته والمتعاونين من الاستعمار لتوحيد الصف، وإنشاء شبكة إمداد وتعاون بين القبائل، وإقامة نظام ضريبي عادل يمول جهود المقاومة دون إرهاق السكان.[28]

وفي الشرق الجزائري، حافظ أحمد باي (حوالي 1784-1850) على صمود مدينة قسنطينة، الحصن الطبيعي المنيع، حتى سقوطها في 1837 بعد حصار طويل ومعركة عنيفة، لكن أحمد باي لم يستسلم؛ بل واصل القتال من جبال الأوراس ومناطق الجنوب الشرقي، ونظم مقاومة شعبية اعتمدت على المعرفة الجغرافية المعقدة للمنطقة وحرب الكمائن والعصابات، ولم يُنهي حركته المقاومة إلا في 1848[29]؛ وقد شكلت مقاومة أحمد باي نموذجاً آخر للمقاومة المنظمة التي واجهت آلة الجنرال بيجو الإبادية، وأثبتت أن المقاومة لم تكن مقتصرة على منطقة واحدة أو قيادة واحدة.

ب- التعدد الشعبي والمقاومة الجهوية:

بعد تراجع المقاومة المركزية بسقوط دولة الأمير عبد القادر في 1847 ونهاية مقاومة أحمد باي في 1848، لم تنته المواجهة بين الشعب الجزائري والمشروع الاستعماري، بل تعددت حركات المقاومة والثورات الشعبية معتمدة على التماسك والتجدد الديني والقبلي، وأشكال حرب غير تقليدية.

في الجنوب الجزائري، قاد الشيخ بوزيان انتفاضة الزعاطشة (1849) التي حاصرت الثكنات الفرنسية، شلت خطوط الإمداد والاتصال، وهددت الوجود الاستعماري في المنطقة؛ ورغم سقوط الواحة بعد قصف مدفعي عنيف وإعدام جماعي للمقاتلين والمدنيين، أثبتت الانتفاضة أن المقاومة الشعبية قادرة على تحدي القوة العسكرية الفرنسية حتى في أكثر المناطق عزلة.[30]

وفي منطقة الأوراس، شكلت القبائل الشاوية شبكات مقاومة متداخلة اعتمدت على حرب الكمائن، عرقلة تحركات "الأعمدة المتحركة" الفرنسية، واستغلال التعقيد الجبلي للمنطقة لإرباك العدو؛ أما في الغرب الجزائري، فقد استمرت مقاومة قبائل بني سنوس وبني مطير عبر عمليات تخريب خطوط التلغراف، مهاجمة القوافل الاستعمارية، ورفض التعاون مع الإدارة الفرنسية.[31]

واستمرت المقاومات والثورات والانتفاضات الشعبية المسلحة في مختلف ربوع الجزائر وإلى غاية مطلع القرن 20م دون توقف إلى غاية بداية النضال السياسي والثقافي بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

هذه النماذج الجهوية تثبت أن المقاومة المسلحة لم تكن حدثاً منتهياً بسقوط الإمارة أو اعتقال القادة، بل تحولت إلى نسيج شعبي متشعب استمر يتكيف مع تصعيد القمع، بابتكار أشكال جديدة من المواجهة تتناسب مع الموارد المتاحة والظروف المحلية.

- **مقاومة الضعفاء: الرفض اليومي والممانعة السلبية:**

إلى جانب المقاومة المسلحة العلنية، برزت أشكال خفية لكنها فعالة من المقاومة، سماها بعض الدارسين المعاصرين بـ "مقاومة الضعفاء" أو "الرفض اليومي" أو "الممانعة السلبية"، والتي اعتمدت على الامتناع، الهروب، المراوغة، والمقاطعة كأداة لتفكيك الهيمنة الاستعمارية من الداخل[32]. لم تكن هذه الممارسات توثق عادة في

السجلات العسكرية الفرنسية التي تركز على المعارك والمواجهات المسلحة، لكنها ظهرت بوضوح في الأرشيف الإداري، التقارير الصحية، سجلات الضرائب، والشهادات الشفوية اللاحقة؛ وقد تركزت أساليبها وأهدافها فيما يلي:

- **الهجرة والنزوح الداخلي كأداة تفكيك استيطاني:**

استجابة لسياسة الأرض المحروقة ومصادرة الأراضي الخصبة، لجأ عشرات الآلاف من الفلاحين والرعاة الجزائريين إلى "الهجرة الرافضة" نحو المناطق الجبلية والصحراوية النائية؛ لم يكن هذا النزوح مجرد هروب عشوائي من العنف، بل كان رفضاً منظماً للعيش تحت سلطة "قوانين الأهالي" المجحفة، وضرائب الاستيطان الباهظة، ونظام العمل القسري[33].

شكلت هذه المجموعات النازحة مجتمعات هامشية تعيش خارج الرقابة الإدارية المباشرة، وحافظت على أنماط الإنتاج التقليدية، وأنظمة التضامن القبلي، والممارسات الثقافية والدينية، وهذا الحفاظ على الاستقلالية النسبية عرقل مشروع التوطين الفرنسي، وحرم المستوطنين الأوروبيين من العمالة المحلية الرخيصة، وأضعف السيطرة الإدارية على المناطق الداخلية، وأفشل أحد أهم أهداف الاحتلال الفرنسي القائم على السيطرة على البلاد والعباد ودمجهم في منظومته الدينية والثقافية والاجتماعية.[34]

- **الامتناع عن السخرة ورفض التطبيب الاستعماري**

استُخدم العمل القسري على نطاق واسع في بناء البنية التحتية الاستعمارية: الطرق، الجسور، الموانئ، الثكنات، والمستوطنات الزراعية. لكن السكان الجزائريين طوروا آليات مراوغة متنوعة للتخفيف من وطأة هذا النظام: التغيب المتعمد عن مواقع العمل، الهروب من ورش الأشغال، التظاهر بالمرض أو العجز، اللجوء إلى الزوايا والمؤسسات الدينية للحماية من التجنيد القسري، أو حتى التخريب الخفي للأدوات والمعدات.[35]

كما رفض الكثيرون من الجزائريين "التطبيب الاستعماري" الذي رافق الحملات العسكرية، واعتبروه أداة للسيطرة الديموغرافية وجمع البيانات عن السكان، وليس مجرد خدمة صحية؛ فبدلاً من اللجوء إلى المستشفيات العسكرية أو العيادات الاستعمارية، حافظ السكان على الطب التقليدي، العلاجات الشعبية[36]. وقد وثق الأطباء العسكريون الفرنسيون أنفسهم هذه الممارسات في مذكراتهم، مشيرين إلى "عناد السكان" و"رفضهم التعاون مع الإدارة الصحية" كعائق أمام "مهمة التحضر والتمدن" التي ادعوا حملها.[37]

- **المقاطعة الاقتصادية والرفض الثقافي اليومي:**

شملت الممانعة السلبية أيضاً أشكالاً من المقاومة الاقتصادية والثقافية اليومية، مثل مقاطعة الأسواق الاستعمارية، رفض التعامل بالعملة الفرنسية والاعتماد على التبادل العيني والتجارة المحلية، إخفاء المحاصيل والموارد عن الجباة والضباط الفرنسيين.

على المستوى الثقافي والرمزي، حافظ المجتمع الجزائري على اللباس التقليدي، اللغة العربية والأمازيغية في الحياة اليومية، الطقوس الدينية والاجتماعية، وأنماط التربية والتعليم التقليدية، رغم حملات "الفرنسة" القسرية ومحاولات طمس الهوية.

هذه الممارسات، رغم بساطتها الظاهرة وعدم استعمالها للسلاح، شكلت شبكة مقاومة موازية عطلت اقتصاد الاستعمار، زادت كلفة السيطرة الإدارية، وأثبتت أن الرفض لا يحتاج إلى سلاح ليكون فعالاً.[38]

5. الجدلية التاريخية: هل ولدت الإبادة قبل المقاومة أم العكس؟

تطرح هذه الدراسة مقاربة جدلية تفاعلية ترفض القراءة الأحادية السببية التي تفترض أن أحداً من القمع أو المقاومة هو المولد الحصري للآخر؛ فمن ناحية، تؤكد كتابات المؤرخين الجزائريين أن عقيدة الإبادة لم تكن وليدة الصدفة أو رد فعل عاطفي، بل كانت استجابة هيكلية وعقلانية (من منظور استعماري) لعجز الآلة العسكرية الفرنسية عن مواجهة "شعب مسلح" يتحرك في بيئته الطبيعية ويتمتع بتماسك ديني واجتماعي عميق[39]. فالغارات، الأرض المحروقة، والمحارق لم تكن ردود فعل على انتصارات عسكرية جزائرية، بل كانت أدوات مسبقة الصنع ومنهجية تهدف إلى تفكيك البيئة الحاضنة للمقاومة قبل أن تتشكل، وحرمانها من أي قاعدة مادية أو بشرية.[40]

من ناحية أخرى، أظهرت كتابات الضباط الفرنسيين أنفسهم (بيجو، بيليسييه، كانروبير) أن تصعيد الوحشية كان يرتبط مباشرة بفعالية المقاومة: فكلما نجح الأمير عبد القادر في توحيد القبائل، إعادة تنظيم جيشه، أو تحقيق انتصارات تكتيكية، زاد بيجو من وتيرة الغارات وعمق سياسة التجويع والتدمير؛ لكن النتيجة كانت غالباً عكسية، فبدلاً من كسر الإرادة الوطنية، عمّق القمع الشعور بالانتماء المشترك، وحول التشرذم القبلي والإقليمي إلى وعي وطني ناشئ يتجاوز الانتماءات الضيقة[41].

وهنا تبرز كذلك أهمية "مقاومة الضعفاء" كحلقة مكملة للمقاومة المسلحة، فقد حافظت على ديمومة الرفض حتى في فترات الهدوء النسبي أو بعد الهزائم العسكرية الكبرى للمقاومة، فمنعت الاستعمار من تحقيق "الاستقرار" و"الاندماج" الذي ادعاه في تقاريره الرسمية[42]. هذه الممانعة اليومية، رغم خفائها، كانت بنفس الأهمية الاستراتيجية للمواجهات المسلحة، لأنها عطلت المشروع الاستعماري من الداخل وجعلت كلفة السيطرة أعلى مما توقعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية.

أ- أطروحة "العنف المولد للمقاومة": منظور المؤرخين الجزائريين

يعتمد العديد من المؤرخين الجزائريين، خاصة من "المدرسة القديمة" أمثال أبو القاسم سعد الله ومحفوظ قداش وأحمد توفيق المدني، على أطروحة مفادها أن العنف الاستعماري هو الذي ولد المقاومة الشعبية؛ فبحسب هذه القراءة، لم يكن المجتمع الجزائري قبل 1830 في حالة "حرب دائمة" ضد الفرنسيين؛ بل إن الصدمة الاستعمارية العنيفة، التي شملت جميع المناطق والقبائل دون استثناء، هي التي أوجدت شعوراً جديداً بالانتماء المشترك والعدو المشترك؛ ويؤكد سعد الله أن "المقاومة الجزائرية لم تكن ردة فعل عفوية، بل كانت استجابة وجودية لمشروع إبادة ممنهج يستهدف كيان الشعب الجزائري"[43]؛ فعقيدة جنرالات فرنسا وفي مقدمتهم بيجو في الإبادة لم تكن دليلاً على التفوق العسكري الفرنسي، بل كانت اعترافاً ضمنياً بعجز الآلة العسكرية النظامية عن مواجهة شعب مسلح يتمسك بأرضه وهويته".

من هذا المنظور، فإن آليات القمع (الغارات، الأرض المحروقة، محارق الدخان) لم تكن مجرد أدوات عسكرية، بل كانت "رسائل رمزية" تهدف إلى كسر الإرادة الوطنية. لكن النتيجة كانت عكسية: فكلما زادت وحشية القمع، كلما تعمقت جذور المقاومة وانتقلت من المستوى القبلي إلى المستوى الوطني.[44]

ب- أطروحة "المقاومة المولدة للعنف": منظور الضباط الفرنسيين

في المقابل، تقدم كتابات ضباط الجيش الفرنسي في القرن التاسع عشر (مثل بيجو، سانت-أرنو، راندون) أطروحة مختلفة: مفادها أن المقاومة الجزائرية المنظمة هي التي دفعت فرنسا إلى تبني أساليب قمع استثنائية؛ ففي رسائله وتقاريره العسكرية، يبرر بيجو العنف المنهجي بأنه "ضرورة حربية" لمواجهة "شعب يرفض الخضوع ويستخدم حرب العصابات".

يكتب بيجو في تقريره إلى وزير الحرب بتاريخ 11 يونيو 1845: "لقد أبلغني الجنرال بيليسييه أنه نجح في إخضاع قبيلة أولاد رياح بعد أن أحرق الدخان في كهوفهم؛ أنا سعيد جداً بهذه النتيجة... هذه هي الطريقة الوحيدة للتعامل مع هؤلاء البرابرة"[45]؛ هذا الخطاب يكشف عن منطق استعماري يرى في الجزائريين "آخر" متوحشاً لا يفهم إلا لغة القوة، مما يبرر استخدام أبشع أشكال العنف.

لكن هذا التبرير يواجه انتقادات من مؤرخين فرنسيين معاصرين مثل كوليت زيتنيكي، التي تشير إلى أن "العنف الاستعماري لم يكن ردة فعل على المقاومة، بل كان جزءاً لا يتجزأ من المشروع الاستعماري ذاته منذ بدايته"[46]؛ فحتى قبل تنظيم مقاومة الأمير عبد القادر، كانت الغارات وسياسة الأرض المحروقة تُمارس ضد قبائل لم تشارك في أي عمل عسكري ضد الفرنسيين.

ج - نحو مقاربة جدلية تفاعلية: العنف والمقاومة كحلقة مفرغة

بدلاً من تبني أحد الطرفين بشكل حصري، تقترح هذه الدراسة مقاربة جدلية تفاعلية: فالعلاقة بين القمع والمقاومة في الجزائر كانت علاقة تبادلية معقدة، حيث يغذي كل منهما الآخر في حلقة مفرغة من العنف.

- **من جهة** :القمع الاستعماري العنيف يخلق ظروفاً موضوعية تدفع إلى المقاومة: التهجير، التجويع، القتل، تدمير سبل العيش. هذه الممارسات لا تثبط عزيمة الناس فحسب، بل تزرع في قلوبهم الغضب والكراهية، وتدفعهم إلى الانتفاض والقتال مهما كانت التكاليف.
- **من جهة أخرى** :المقاومة الناجحة تجبر القوة الاستعمارية على تصعيد وحشيتها؛ فكلما زادت فعالية المقاومة، كلما زادت حدة القمع، وهذا ما يفسر لماذا تصاعدت وحشية الجيش الفرنسي بعد انتصارات الأمير عبد القادر في أربعينيات القرن التاسع عشر، ولماذا بلغت مجازر 8 ماي 1945 ذروتها بعد نمو الحركة الوطنية في أربعينيات القرن العشرين.

هذه الجدلية تفسر أيضاً تحول المقاومة الجزائرية من ردود فعل قبلية عفوية إلى مشاريع سياسية وطنية منظمة: فمواجهة آلة الإبادة الاستعمارية تطلبت من الجزائريين تجاوز الانقسامات الجهوية والقبلية، وبناء تحالفات وطنية قادرة على الصمود.[47]

وبالتالي لم تكن الإبادة والمقاومة قوتين متوازيتين أو منفصلتين، بل كانتا في تفاعل جدلي مستمر ومعقد: الإبادة ولدت شروط المقاومة وشكلت حافزاً لتطورها، والمقاومة فرضت تصعيد الإبادة وتطور آلياتها، في حلقة لم تنكسر إلا بتحقيق الاستقلال في 1962، لكنها خلفت ندوباً ديموغرافية وثقافية ونفسية لا تزال حية في الذاكرة الجمعية الجزائرية وتشكل جزءاً من الهوية الوطنية الحديثة[48].

خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى عدة استنتاجات يمكن إجمالها فيما يلي:

القمع الاستعماري الفرنسي في الجزائر خلال فترة المقاومات الشعبية (1830 - 1916) لم يكن سلسلة معزولة من العمليات العسكرية أو "تجاوزات" فردية في سياق الحرب، بل عقيدة إبادة متكاملة ومنهجية تجلت في ثلاثة مستويات متداخلة: مباشر (غارات، محارق دخان، مجازر منظمة)، هيكلي-اقتصادي (أرض محروقة، تجويع ممنهج، مصادرة الموارد)، وديموغرافي-بيولوجي (تهجير قسري، سخرة مميتة، تفشي الأمراض نتيجة السياسات الاستعمارية).

في المقابل، لم تكن المقاومة الجزائرية مجرد رد فعل عسكري أو بطولات فردية، بل حركة وجودية شاملة جمعت بين التنظيم المركزي والدولتي (إمارة الأمير عبد القادر، مقاومة أحمد باي)، التشظي الشعبي الجهوي (الزعاطشة، الأوراس، الغرب الجزائري)، ومقاومة الضعفاء اليومية القائمة على الهجرة الرافضة، الامتناع عن السخرة، المقاطعة الاقتصادية، والحفاظ على الهوية الثقافية.

أن عقيدة الإبادة عن الاحتلال الفرنسي لم تكن دليلاً على التفوق العسكري أو الحضاري، بل اعترافاً ضمنياً بعجز النموذج العسكري التقليدي عن إخضاع مجتمع يرفض الخضوع ويتمتع بقدرة عالية على التكيف والمقاومة.

أن الممانعة السلبية ومقاومة الضعفاء كانت بنفس الأهمية الاستراتيجية للمقاومة المسلحة، إذ حافظت على استمرارية الرفض وعطلت مشروع الاستيطان والاندماج من الداخل.

القمع الاستعماري العنيف يخلق ظروفاً موضوعية تدفع إلى المقاومة: التهجير، التجويع، القتل، تدمير سبل العيش؛ وهذه الممارسات لا تثبط عزيمة الناس ، بل تزرع في قلوبهم الغضب والكراهية، وتدفعهم إلى الانتفاض والقتال مهما كانت التكاليف؛ وهكذا، فإن الإبادة، التي تهدف إلى القضاء على المقاومة، غالباً ما تؤدي إلى نتائج عكسية تماماً: فهي تغذي المقاومة وتجعلها أكثر عنفاً وتنظيماً.

من ناحية أخرى، المقاومة الناجحة تجبر القوة الاستعمارية على تصعيد وحشيتها؛ فكلما زادت فعالية المقاومة، كلما زادت حدة القمع؛ وهذه حلقة مفرغة من العنف، لا تنتهي إلا بالقضاء على أحد الطرفين أو بتحقيق تسوية سياسية؛ وفي حالة الجزائر، لم تتحقق هذه التسوية إلا بعد 132 عاماً من الاحتلال، وبعد تضحيات هائلة من الشعب الجزائري.

الهوامش :

[1] - Le Cour Grandmaison, Olivier. Coloniser, exterminer: Sur la guerre et l'État colonial. Paris: Fayard, 2005, p 15-30 ; Gallois, William. "The Genocidal French Conquest of Algeria, 1830–1847." In The Cambridge World History of Genocide, vol. 3, edited by Ben Kiernan, Benjamin Madley, and Robert Taylor, 240–265. Cambridge: Cambridge University Press, 2023, p 240-250.

[2] - Colette Zytnicki, Le cas Bugeaud: Les violences de la conquête coloniale en Algérie, Taillandier Imprimerie, Paris, 2026, p 15-20.

[3] - Gallois, Op.cit, pp 248-250

[4] - Frémeaux. J , La France et l'Algérie en guerre (1830-1870 ; 1954-1962), Economica Edition, Paris, 2002, p 120-125

[5] - Le Cour Grandmaison, Op.cit, p.102

[6] - Blackhawk, N., Kiernan, B., Madley, B., & Taylor, R. (Eds.). (). The Cambridge world history of genocide ,Vol 3, Cambridge University Press, Cambridge, 2023, p 298; Gallois, Op.cit, p. 255.
[7] - Blackhawk, Kiernan, Madley, & Taylor, Op.cit, pp 300-305.
[8] - Colette Zytnicki, Op.cit, p 55-60.
[9] - Le Cour Grandmaison, Op.cit, p.125.
[10] - Gallois, Op.cit, p. 250.
[11]- نور الدين عسال، "الجرائم الاستعمارية في الجزائر خلال القرن 19 في ضوء المصادر الفرنسية"، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال أفريقيا المجلد 06، العدد 01، 2023، ص 285–290.

[12] - Le Cour Grandmaison, Op.cit, p 200-210.
[13] - Gallois, Op.cit, p 248-250.
[14] - Gallois, Op.cit, p. 250.
[15] - Blackhawk, Kiernan, Madley, & Taylor, Op.cit, p 298.
[16] - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث: بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1998، ص 78.
[17]- سيدي محمد رامي، "دور الاستعمار الفرنسي في تفشي الأمراض والأوبئة بالجزائر خلال ق19م"، مجلة عصور الجديدة، المجلد 10، العدد 4، 2020، ص 112–115.
[18]- سيدي محمد رامي، "الدراسات الطبية في الجزائر خلال ق19م: بين خدمة الاستعمار والمهام الإنسانية"، مجلة القرطاس، المجلد 10، العدد 2، 2018، ص: 38–40.
[19]- سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، 78.
[20]- رامي، "دور الاستعمار الفرنسي في تفشي الأمراض"، 115–118.
[21] - Le Cour Grandmaison, Op.cit, p 89-102.
[22]- سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، 78.
[23] - Colette Zytnicki, Op.cit, 110–115
[24]- رامي سيدي محمد، المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس ، ص 92– 108.
[25]- نور الدين عسال، المرجع السابق، ص 285–290.
[26] - Peyroulou, Jean-Pierre. "Setif and Guelma (May 1945)." Mass Violence and Resistance Research Network, Sciences Po, March 26, 2008. Accessed April 19, 2026. https://www.sciencespo.fr/mass-violence-war-massacre-resistance/en/document/setif-and-guelma-may-1945.html
[27] - Hachachna, Y. "Emir Abdelkader and the Ottoman Empire: A Historical Analysis of the Algerian Resistance (1832–1847)." Journal of Algerian Studies 15, no. 2 (2024), p 8–25
[28] - Ibid, p 20-22.
[29]- رامي، سيدي محمد .المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس (1830–1916): دراسة تاريخية مقارنة .أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016–2017، ص 70-85.

[30] - Stora, Benjamin. Algeria, 1830–2000: A Short History. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2001, p25-27.
[31] - Ibid, p 28.
[32] - Scott, James C. Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance. New Haven, CT: Yale University Press, 1985, p 3529 ; رامي سيدي محمد، المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس، المرجع السابق، ص 110- 115

[33]- سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص 92-95.
[34]- نفسه، ص 95
[35]- رامي، الدراسات الطبية في الجزائر، المرجع السابق، ص 40-43.
[36]- رامي، دور الاستعمار في تفشي الأمراض...، المرجع السابق، ص 118-120.
[37] - A. Casset, Dans le "Sud Oranais" : souvenirs d'un médecin militaire, bureaux du "Réveil médical",Paris, 1913, p 45-48.

[38]- رامي، سيدي محمد .المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس ، المرجع السابق، ص 120-125.

[39]- سعد الله، محاضرات، 112؛ قداش، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، ص 245.

[40] - Le Cour Grandmaison, Op.cit, p 200-210

[41]- رامي، المقاومات الشعبية، المرجع السابق، ص 95-100.

[42] - Scott, James C. Op.cit, p 3530.

[43]- سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص 112.

[44]- رامي، "المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس"، ص 110–115.

[45] - Gallois, Op.cit, p. 250 – 252.

[46] - Colette Zytnicki, Op.cit, 15–2

[47] - Peyroulou, Op.cit ; رامي، المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس، 120–135

[48] - Le Cour Grandmaison, Op.cit, p 215.